



مقارنة الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2008 - 2012 والأعوام 2013 - 2017

إعداد:

الدكتور أحمد أبو زيد

مقتطفات من الرسالة الملكية السامية بوضع وتنفيذ إستراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه

“فإننا نعهد إليكم بإنشاء هيئة مستقلة تضطلع بالتنسيق مع الجهات المعنية بوضع وتنفيذ إستراتيجية عامة لمكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي، وبما يكفل الكشف عن مواطن الفساد والتحري عن جميع القضايا المرتبطة به، بما فيها الفساد المالي والإداري والعمل على مباشرة التحقيقات اللازمة بخصوصه، وجمع الأدلة والمعلومات المرتبطة به”



المقدمة

يشكل الفساد عائقاً أساسياً لتنفيذ القوانين وتطور المجتمعات الحديثة، ولا يمكن ان يكتب لجهود إجتهاته ومكافحته النجاح المنشود، إلا بتظافر جهود كافة المؤسسات العامة والخاصة ومؤسسات المجتمع المدني لترسيخ ثقة المواطنين بالمؤسسات الوطنية من خلال تبني وتنفيذ سياسات فعالة للحاكمة الرشيدة والنزاهة وتفعيل الثقافة المجتمعية الراضية للفساد وكشف مواطنه واسبابه.

المقدمة

- ولتسيق جهود الجهات المعنية بالوقاية من الفساد ومكافحته في اطار من العمل الاداري والمؤسسي، فان ذلك يتطلب وجود استراتيجية وطنية وخطة عمل تحدد المهام والانشطة والمسؤوليات في اطار زمني محدد للتنفيذ.
- وانطلاقا من التوجيهات الملكية السامية فقد تبنت الحكومة استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2008-2012)، وبعد انتهاء مدة هذه الاستراتيجية تمت مراجعة ما تم إنجازه من خطط وبرامج عمل للوقوف على نقاط الضعف، وتحديد المخاطر التي واجهت عمليات التنفيذ لتفاديها في المستقبل.

المقدمة

- وإستمرارا لجهود الحكومة في مكافحة الفساد والوقاية منه بشكل مؤسسي وللبناء على ما تم إنجازه فقد تم إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2013-2017).

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2013-2017)

إستند إعداد الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2013-2017) على المعلومات التي تم جمعها وتحليلها من خلال تقييم الاطار التشريعي والتنظيمي لمكافحة الفساد في الاردن، بالإضافة الى مراجعة السياسات الوطنية ذات العلاقة بمكافحة الفساد كالأجندة الوطنية ومبادرة كلنا الاردن، الى جانب تقرير الخبراء الخاص بمراجعة تنفيذ الاردن لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد لعام 2011.

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2013-2017)

- كما اعتمدت الإستراتيجية الحالية على البيانات والمعلومات التي تم الحصول عليها من خلال التواصل و التشاور مع الشركاء المعنيين بمكافحة الفساد من القطاعين العام والخاص ومؤسسات المجتمع المدني حيث بلغ عدد اللقاءات وورش العمل التي تم عقدها بهذا الخصوص ما يقارب 240 لقاءً وورشة عمل، بالإضافة الى المعلومات التي تم جمعها من خلال الاستبانات عبر الإنترنت.

الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2013-2017)

- وكذلك تم الإعتماد على نتائج منهجية إدارة المخاطر، حيث تساعد على تحديد حالات عدم التأكد واحتمالية ظهور أحداث مستقبلية ومدى تأثيرها على تحقيق الأهداف الاستراتيجية.

نتائج تقييم المخاطر ومنظومة مكافحة الفساد

من أهم النتائج التي أظهرتها عملية التقييم مايلي:

- إن اجراءات مكافحة الفساد غير كافية بسبب تفشي ظاهرة الواسطة وتسامح المجتمع مع هذه الظاهرة.
- تراجع مرتبة المملكة على مؤشر مدركات الفساد مما يؤثر سلباً على سمعتها.
- يستفيد مرتكبو أفعال الفساد مالياً من أفعالهم نظراً لعدم فاعلية اجراءات استرداد الأصول المسروقة، مما يشجع على ارتكاب المزيد من أفعال الفساد والجرائم الأخرى.

نتائج تقييم المخاطر ومنظومة مكافحة الفساد

- عدم فاعلية التعاون الدولي مما يضعف من عملية إسترداد الموجودات ويؤثر على عمليات التحقيق في جرائم الفساد.
- عدم إستكمال تنفيذ الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام (2008 - 2012) والانشطة التي تضمنتها خطة العمل الخاصة بها لشمولها على اهداف وإجراءات خارج قدرة وسيطرة هيئة مكافحة الفساد.
- عدم وجود معلومات دقيقة حول طبيعة، وحجم، وآثار الفساد، وإجراءات مكافحته مما يؤثر على ثقة المجتمع في جدية جهود مكافحة الفساد.

نتائج تقييم المخاطر ومنظومة مكافحة الفساد

- إن القطاعات الأكثر عرضة للفساد لا تتلقى الاهتمام الكافي لمراجعة تشريعاتها وإجراءات عملها مما يضعف عملية الوقاية من الفساد.

- ضعف التنسيق و التعاون ما بين مؤسسات القطاع العام والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني فيما يتعلق بالوقاية والتوعية والتتقيف ومكافحة الفساد.

نتائج تقييم المخاطر ومنظومة مكافحة الفساد

- هناك العديد من الجهات التي تتولى مسؤولية التحقيق في قضايا الفساد مما يؤدي الى تداخل الصلاحيات فيما بينها، ويؤدي الى تشتيت الجهود.

- إن نوعية وكمية الموارد البشرية والفنية وغيرها من الموارد الأخرى المتاحة لهيئة مكافحة الفساد غير كافية، مما يحد من قدرتها على الإستجابة للقيام بمهامها المتزايدة.

نتائج تقييم المخاطر ومنظومة مكافحة الفساد

وعلى ضوء نتائج التحليل تم صياغة الأهداف الإستراتيجية كتدابير علاجية للمخاطر التي تم تحديدها، ووضع خطة تنفيذية لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للوصول الى الرؤية المنشودة، كما تم تطوير مؤشرات أداء لقياس التقدم المحرز في عملية تنفيذ الإستراتيجية.

أهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2013 - 2017

1. رفع مستوى التوعية والتثقيف حول ظاهرة الفساد وجهود مكافحتها.

2. تعزيز الوقاية من الفساد.

3. تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.

4. تفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

أهداف الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد للأعوام 2013 - 2017

5. كفاءة الإجراءات التحقيقية في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيه.

6. تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد.

7. تطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية لمكافحة الفساد والتأكد من مدى كفاءة تنفيذها.

آلية المتابعة والتقييم المتبعة

تم تكليف كافة مدراء الدوائر في الهيئة بموجب قرار مجلس هيئة مكافحة الفساد بإعداد خطط عمل تنفيذية لدوائرهم وبما يسهم في تحقيق الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، وكذلك رفع تقارير ربعية حول إنجازات دوائرهم لقياس التقدم المحرز في عملية تنفيذ الإستراتيجية وفقا لمؤشرات الأداء التي تم تطويرها.

أبرز الفروقات ما بين الإستراتيجية الحالية والإستراتيجية السابقة

أولاً: من حيث المنهجية المتبعة في عملية التحليل من أجل إعداد وصياغة الإستراتيجية

الإستراتيجية السابقة	الإستراتيجية الحالية
إعتمدت على التحليل الرباعي (SWOT Analysis) أي تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.	- تم إستخدام النهج التشاركي من خلال إشراك كافة الأطراف المعنية في مكافحة الفساد والوقاية منه، بالإضافة إلى مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي والسياسات الوطنية والتقارير ذات العلاقة بمكافحة الفساد، وتطبيق منهجية إدارة المخاطر.

أبرز الفروقات ما بين الإستراتيجية الحالية والإستراتيجية السابقة

ثانيا: من حيث الرؤية

الإستراتيجية السابقة	الإستراتيجية الحالية
هيئة كفوّة و فاعلة في مجال مكافحة الفساد وتجفيف منابعه والوقاية منه، تعزز مبادئ النزاهة بالمجتمع وترسخ ثقة المواطنين بالمؤسسات الوطنية.	نظام تشريعي واداري واعلامي فاعل وكفوؤ يعزز مبادئ النزاهة الوطنية ويرسخ ثقة المواطنين بالمؤسسات الوطنية.

أبرز الفروقات ما بين الإستراتيجية الحالية والإستراتيجية السابقة

ثالثاً: من حيث الأهداف الإستراتيجية

الإستراتيجية السابقة	الإستراتيجية الحالية
تضمنت الإستراتيجية السابقة مجموعة من المحاور يندرج تحت كل منها مجموعة من الأهداف وتمثلت هذه المحاور فيما يلي:	تضمنت الإستراتيجية الحالية الأهداف التالية:
1. التنقيف والتدريب والتوعية العامة.	1. رفع مستوى التوعية والتنقيف حول ظاهرة الفساد وجهود مكافحتها.
2. الوقاية من الفساد.	2. تعزيز الوقاية من الفساد.
	3. تعزيز قدرات هيئة مكافحة الفساد.
	4. تفعيل المشاركة المجتمعية في أنشطة مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة.

تابع.. أبرز الفروقات ما بين الإستراتيجية الحالية والإستراتيجية السابقة

ثالثا: من حيث الأهداف الإستراتيجية

الإستراتيجية السابقة	الإستراتيجية الحالية
3. تعزيز قدرة هيئة مكافحة الفساد.	5. كفاءة الإجراءات التحقيقية في قضايا الفساد وملاحقة مرتكبيه.
4. تنسيق جهود مكافحة الفساد.	6. تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد.
5. إنفاذ القانون	7. تطوير التشريعات الوطنية بما يتوافق مع المعايير والمتطلبات الدولية
6. التعاون الدولي	لمكافحة الفساد والتأكد من مدى كفاءة تنفيذها.

أبرز الفروقات ما بين الإستراتيجية الحالية والإستراتيجية السابقة

رابعاً: من حيث اجراءات خطة العمل

الإستراتيجية السابقة	الإستراتيجية الحالية
لم تتضمن الإستراتيجية السابقة مثل هذه الإجراءات	<p>من ضمن الإجراءات التي تضمنتها الإستراتيجية الحالية مايلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. تطوير منهجية لتقييم مخاطر الفساد 2. إجراء تقييم لمخاطر الفساد 3. تطوير مدونة سلوك للعاملين في القطاع الخاص 4. تفعيل دليل الحوكمة المؤسسية في القطاع الخاص 5. إنشاء وحدة إدارية مختصة داخل هيئة مكافحة الفساد لتتبع و إسترداد متحصلات جرائم الفساد. 6. إعداد مشروع قانون حول المساعدة القانونية المتبادلة وتبادل المعلومات المتعلقة بالمسائل الجرمية وإسترداد الموجودات.

أبرز الفروقات ما بين الإستراتيجية الحالية والإستراتيجية السابقة

خامساً: من حيث آلية مراجعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية

الإستراتيجية السابقة	الإستراتيجية الحالية
تم تشكيل لجنة تنسيق للإشراف على تنفيذ الإستراتيجية ومراجعة وتقييم عملية التنفيذ برئاسة رئيس هيئة مكافحة الفساد وعضوية مدراء وأمناء عامين الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية والجهات ذات العلاقة.	تم تكليف كافة مدراء الدوائر في الهيئة برفع تقارير ربعية حول إنجازات دوائريهم إلى مجلس الهيئة لقياس التقدم المحرز في عملية تنفيذ الإستراتيجية وفقاً لمؤشرات الأداء التي تم تطويرها.

شكرا لكم على حسن الإستماع